

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية
هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية

تساؤلات وردود في
مجال الاستثمار الأجنبي

في الجمهورية الاسلامية الايرانية

هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية
مكتب الاستثمارات الأجنبية

تسـاؤلات وردود
فى مجال الاستثمار الأجنبى فى الجمهورية الاسلامية الايرانية

المحتويات

الباب	العنوان	رقم الاسئلة
الفصل الاول	معلومات عامة	١ -- ١٩
الباب الثانى	قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبى	٢٠ -- ٥٢
الباب الثالث	نظام القبول والاستقطاب	٥٣ -- ٥٩
الباب الرابع	راس المال الأجنبى	٦٠ -- ٧٤
الباب الخامس	تحويل العملات الصعبة	٧٥ -- ٧٩
الباب السادس	الامور الضريبية والجمركية	٨٠ -- ٩٠
الباب السابع	التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية	٩١ -- ١٠١
الباب الثامن	سائر التسهيلات والاعفاءات	١٠٢ -- ١٠٥
الباب التاسع	متفرقات	١٠٦ -- ١١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

ان سلسلة التساؤلات والردود التي نقدمها تضم تساؤلات يطرحها عادة الراغبين بالاستثمار في الجمهورية الاسلامية الايرانية نرجوا ان توفر الردود المجالات اللازمة لكي يقف الراغبين على سياسة الاستثمار الأجنبي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ويطلعون اضافة الى ذلك على معلومات شاملة فيما يتعلق بالاطار القانوني لاستقطاب مثل هذه الاستثمارات وطريقة اجتياز مراحل الحصول على التصاريح ذات الصلة بها . ورغم ان بعض التساؤلات قد لا ترتبط مباشرة بمفردة الاستثمار الأجنبي ولكن حاولنا من خلال اعداد سلسلة شاملة العمل على تجميع مختلف انواع التساؤلات المحتملة ومن البديهي قد يحتاج المستثمرون معلومات ادق في كل مجال لذلك يمكنهم مراجعة سائر الاصدارات وسلسلة كتاب الدليل الخاص بالاستثمار الأجنبي للحصول على مزيد من الايضاحات فضلاً عن انهم يستطيعون مراسلة هيئة الاستثمار وعقد لقاءات مباشرة هناك .

كما ان هيئة الاستثمار تردّ على اى سؤال حول الاستثمار لم يذكر في هذه السلسلة ولذلك نوصى القراء الكرام مراجعة فهرس المحتويات في بادئ الامر والاطلاع على التساؤلات التي تهمهم في كل جزء للحصول على ردود لتساؤلاتهم.

هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية
مكتب الاستثمارات الأجنبية

الباب الاول المعلومات العامة

١- هل يجوز الاستثمار الأجنبي في ايران ؟

ان عملية الاستثمار الأجنبي مسموحة في الجمهورية الاسلامية الايرانية على ضوء الضوابط المتعارفة في البلاد . فالمستثمر الاجنبي يستطيع القيام بالاستثمار لغرض التعمير والبناء وانجاز النشاطات الانتاجية في جميع المجالات بما فيها الصناعية والمنجمية والزراعية والخدمية ولكن من وجهة نظر حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية تخضع الاستثمارات التي تحصل على الاذن والتصريح اللازم فقط على اساس هذا القانون لمزايا ودعم قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي (قانون الاستثمار الأجنبي).

٢- ما الهدف من قبول الاستثمار الأجنبي ؟

ان الهدف من قبول الاستثمار الأجنبي في البلاد تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والحصول على التقنية وتطويرها وكذلك تطوير فنون الادارة ورفع مستوى المنتجات ومضاعفة القابليات التصديرية في البلاد .

٣- في اي الاطر القانونية والعقود يمكن قبول الاستثمار الأجنبي ؟

يمكن القيام بالاستثمار الأجنبي في اطار كافة اساليب الاسهامات القانونية (سواء على شكل استثمار مباشر) او اجراءات قائمة على العقود. كما ويُقصد بالاجراءات المتفق عليها حسب العقود مختلف انواع اساليب وطرق التغطية المالية التي تتم في اطار اساليب المشاركة المدنية والبيع المتبادل ومختلف طرق البناء والانتفاع والتسليم .

٤- ماهو تعريف الاستثمار الأجنبي وما هي مواصفاته ؟

الاستثمار الأجنبي عبارة عن استخدام راس المال الأجنبي في النشاطات التي يتولى بموجبها المستثمر المجازفة الخاصة بعودة راس المال وايراداته . فالاستثمار الأجنبي يصنّف حسب القانون على اساس اسلوبين عامين فيما يلي :

الف - المساهمة القانونية (الاستثمار المباشر) :

يقصد بالمشاركة القانونية قيام المستثمر الأجنبي بعملية استثمار سهمية في شركة ايرانية قائمة او جديدة . كما ان حصة الشركة او اسهم المستثمر الأجنبي في الشركة الايرانية لاتخضع لاية قيود ويشترك المستثمر في مسيرة ادارة الشركة وتيسير شؤونها بنسبة راس ماله او حصته من اسهم الشركة .

ب – الاجراءات المتفق عليها حسب العقود:

يقصد بالاجراءات القائمة على العقود سلسلة الاساليب التي تستخدم راس المال الأجنبي على اساس الاتفاقات التي تحصل بين جانبي العقد فقط بعبارة اخرى فان ممارسة حقوق المستثمر لاتتم بفعل مشاركته المباشرة في راس مال الشركة الايرانية المستضيفة وانما تعتمد على الاتفاقات العقدية التي تتم بين الجانبين . فالاستثمار الأجنبي يمكن انجازه في اطار الاجراءات المتفق عليها بالعقود في كافة القطاعات . وان العودة براس المال والايرادات الناتجة في مثل هذه الاستثمارات تتم من خلال الاداء الاقتصادي للمشروع موضع الاستثمار دون الاعتماد على ضمان الحكومة والمصارف الحكومية .

٥- في اي القطاعات يمكن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟
يجوز القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في كافة المجالات التي تسمح بانشطة القطاع الخاص.

٦- في اي القطاعات يجوز القيام بالاستثمار الأجنبي وفي اطار الاجراءات المتفق عليها حسب العقود :

يجوز القيام بالاستثمار الأجنبي في اطار الاجراءات المتفق عليها في جميع القطاعات الاقتصادية بينما يُسمح الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي تتصرف بها الحكومة في اطار الاجراءات المتفق عليها بموجب العقود فقط .

٧- ماهو التنظيم والاطار القانوني المسموح لتنفيذ عملية استثمار أجنبي ؟
على ضوء القانون التجارى الايراني يمكن انشاء وتشكيل سبعة انواع من الشركات او الشخصيات الاعتبارية ويُعتبر تشكيل شركة سهامية تُقسّم راس مالها الى اسهم اكثر التنظيمات القانونية المتعارفة والمعتمدة من بين الشركات (وللحصول على مزيد من المعلومات يمكن مراجعة كتاب دليل انشاء الشركات السهامية في ايران من اصدارات هيئة الاستثمار) .

٨- هل هناك ضرورة ملحة للمستثمرين الأجانب للحصول على شريك محلي ؟
الشريك المحلي ليس ضرورياً ولكن المستثمرين الأجانب يرغبون عادة اشراك المستثمر المحلي بسبب معرفة الجهات الايرانية والمامها بشروط العمل والضوابط الادارية والاستعانة بالامكانيات المحلية التي يُمكن ان تضعها الجهات الايرانية المختصة تحت تصرفهم .

٩- ماهى النسبة المسموحة للاستثمار الأجنبي فى ايران ؟
ليست هنالك اية قيود من حيث النسبة المئوية للمشاركة ونسبة الاستثمار لغرض التمويل الأجنبي المباشر فى الجمهورية الاسلامية الايرانية.

١٠- فلو كان الامر كذلك فما هو القصد من النسب ٢٥% و ٣٥% المنصوصة فى الفقرة (د) من المادة الثانية لقانون الاستثمار الأجنبي ؟
ان النسب المنصوصة لاترتبط بالنسبة المئوية للاستثمار الأجنبي فى اى نوع من الاستثمار. وكما تم ايضاحه سلفاً لاتفرض هنالك اية قيود من حيث النسبة المئوية للمشاركة الأجنبية فى الشركات الايرانية . فالنسب المذكورة اعلاه تاخذ بنظر الاعتبار تحديد حصة اسعار السلع والخدمات الانتاجية للاستثمار الأجنبي فى اقتصاد البلاد بشكل عام حيث تُحتسب فى كل قطاع واجزاء فرعية (اقسام) اقتصادية لدى اصدار تصدير تصريح الاستثمار الأجنبي .

١١- هل يجوز الاستثمار الأجنبي فى مجالات الانتاج والتصنيع ذات الصلة بالنفط والغاز؟

يجوز الاستثمار الأجنبي فى مجالات الانتاج والتصنيع ذات الصلة بالنفط والغاز وفى اطار الاجراءات المتفق عليها حسب العقود بينما يمكن القيام بالاستثمار الاجنبى المباشر فى مستوى البحث والتنقيب فقط .

١٢— هل يُسمح باستخدام المُسميات والعناوين التجارية الخارجية على مستوى الاستثمارات الاجنبية ؟
ان استعمال المسميات والعناوين التجارية مسموحة فى كافة المجالات .

١٣— هل يُسمح للشركات المعروضة والمعتمدة فى مؤسسة بورصة الاوراق المالية القيام بالاستثمار الأجنبي ؟

لامانع للشركات المعروضة او المعتمدة فى بورصة الاوراق المالية القيام بعملية الاستثمار الأجنبي ويحق للمستثمرين الأجانب التمتع بالميزات التى يوفرها الاستثمار الأجنبي لهذه الشركات فى القانون لكى تُحظى بنفس الامور التى تتمتع بها عملية الاستثمارات خارج نطاق البورصة .

١٤— ماذا يُقصد بالمناطق الاقتصادية الخاصة وفى اى منطقة تؤسس هذه المواقع ؟
ان المناطق الاقتصادية الخاصة هى مواقع جمركية محددة تُستثنى فيها خضوع السلع والمعدات والمكائن لضوابط ونظم التصدير والاستيراد حال ادخالها .

وقد تنشأ اية واحدة من هذه المناطق لغايات ونوايا خاصة . فيؤسس البعض منها لتخزين السلع بهدف استيرادها الى البلاد او تصديرها خارجة . فيما تُصمّم عدد منها بهدف ايداع السلع وكذلك من اجل انجاز الامور الانتاجية والصناعية وفي الحال الحاضر هنالك ١٧ منطقة اقتصادية خاصة في البلاد . (وللاطلاع الاكثر يُرجى مراجعة قائمة المناطق الاقتصادية المرفقة طياً) .

١٥- هل هناك تباين بين الاستثمار الأجنبي في المناطق التجارية والصناعية الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمار في الاقليم الرئيسي ؟

يخضع الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة لنظم وضوابط خاصة بالاستثمار فيها . فالمناطق الحرة تُعرف حسب القانون بهذا الاسم وتتكون حالياً من ست مناطق وهى قشم ، وكيش ، وجابهار ، وميناء بندر انزلى ، واروند وارس . ولهذا فالمناطق التى تُطلق عليها عنوان المناطق الاقتصادية الخاصة تعتبر جزءاً من الاقليم الرئيسى وعليه فان الاستثمار في المناطق الخاصة يُعد استثماراً كما لوتم في الاقليم الرئيسى . على اية حال بالنظر الى نطاق ومدى خضوع اراض الجمهورية الاسلامية الايرانية لقانون الاستثمار الأجنبي يحق للاستثمارات الأجنبية في المناطق التجارية والصناعية الحرة بالجمهورية الاسلامية الايرانية ان تتمتع بميزات القانون المذكور اعلاه شريطة اجتياز الاجراءات القانونية للحصول على تصريح الاستثمار .

١٦ — ماهو القصد من الشركة الايرانية والشركة الأجنبية حسب القانون ؟

الشركة الايرانية هى الشركة التى يتم تأسيسها وتسجيلها فى ايران حسب القانون التجارى حتى اذا امتلك الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين اسهم هذه الشركات بنسبة مئة بالمائة . كما ان الشركة الاجنبية هى الشركة التى تؤسس خارج ايران وتُسجّل هناك .

١٧— هل يمكن فتح مقر قانونى على شكل فرع او و وكالة للشركات الاجنبية فى ايران ؟

نعم ، يحق لكل شركة أجنبية العمل على انشاء مقر قانونى لها فى ايران من خلال تسجيل فرع او وكالة لها من قبل الشركة الرئيسية لغرض تطوير شؤونها التجارية وانجاز مهماتها حسب العقود والنشاطات الخاصة بالتسويق وما الى ذلك وهنالك ضوابط خاصة متعارفة من اجل انشاء فرع و وكالة حيث ينبغى لمن يتقدمون بالطلب مراجعة مديرية تسجيل الشركات والملكية الصناعية لهذا الهدف .

١٨ — هل يمكن اعتبار تاسيس فرع او وكالة استثماراً اجنبياً ؟

لا يمكن اعتبار انشاء فرع او وكالة استثماراً اجنبياً فى البلاد حيث يمكن ان يتم هذا العمل من خلال انشاء شركة ايرانية او مساهمة فى شركة ايرانية قائمة او حصول اتفاقات عقدية مع مؤسسة استثمارية ايرانية تستقطب الاستثمارات الاخرى .

١٩ - ما هي المواصفات التي تتميز بها المدن الصناعية وما هي التسهيلات التي توفرها؟

ان المدن الصناعية هي المدن التي تُصمَّم في اطار احياء جاهزة الصنع من قبل شركة المدن الصناعية الايرانية التابعة لوزارة الصناعات والمناجم في ارجاء البلاد وفي المواقع والاقطاب الصناعية لكي يستفاد منها المستثمرون . بل تكون بعض المدن الصناعية والمصانع والورش الصناعية جاهزة الصنع للتسليم . واللافت ان الاستعانة بخدمات البنى التحتية كالماء والكهرباء والغاز والهاتف وايضاً استخدام شبكة النقل ووسائل النقل في البلاد تكون جاهزة ومتوفرة في هذه المدن .

الباب الثاني قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي

٢٠- ماهو قانون دعم الاستثمار الأجنبي فى الجمهورية الاسلامية الايرانية ؟
ان قانون دعم الاستثمار الأجنبي فى ايران هو قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المصادق عليه عام (٢٠٠٢ م) حيث يُعرف فى هذه السلسلة بعنوان (قانون الاستثمار الأجنبي) ويعم ويسرى نطاق هذا القانون كافة ارجاء الجمهورية الاسلامية الايرانية . كما ان المستثمرين الأجانب يمكنهم الاستثمار حسب هذا القانون فى البلاد والتمتع بميزاته .

٢١- ماهو دور ضوابط الاستثمار فى المناطق الحرة ؟
رغم ان الاستثمار الأجنبي يخضع فى المناطق التجارية - الصناعية الحرة لضوابط الاستثمار فى المناطق الحرة لكن تتاح للمستثمرين الأجانب امكانية الاستثمار فى المناطق الحرة وفق قانون الاستثمار الأجنبي والتمتع بتغطية دعم القانون المذكور .

٢٢- مالمقصود من الدعم فى قانون الاستثمار الأجنبي ؟
يقصد بالدعم التمتع بحقوق وميزات خاصة يُحظى بها المستثمر على اساس قانون الاستثمار الأجنبي . بعبارة اخرى لا تُحظى الاستثمارات بمثل هذه الحقوق ان لم تنجز عبر هذا القانون .

٢٣- ماهى هذه الحقوق والميزات ؟
تشمل ابرز الحقوق التى تمنح حسب القانون المذكور للمستثمر الأجنبي بما يلى:
- حق تحويل الارباح وراس المال والايرادات الى عملة اجنبية صعبة .
- حق استلام وقبض تعويضات ناتجة عن انتزاع الملكية وتاميم راس المال الاجنبى .
- حق استلام تعويضات بفعل صياغة تشريعات اوقرارات من قبل الحكومة تؤدى الى حظر اووقف تنفيذ العقود المالية للمستثمر الأجنبي .
- التمتع بالتعامل الموحد والمتكافىء مع المستثمرين الأجانب .

٢٤— ماهى التسهيلات والامتيازات المتاحة للمستثمرين الأجانب ؟
ان سائر التسهيلات والامتيازات المنصوصة فى قانون الاستثمار ونظامه التنفيذى على النحو التالى :
- تحويل ونقل المبالغ الناتجة عن مختلف عقود الاستثمار ونقل التقنية بعملة اجنبية صعبة .
- تحويل ونقل اصول وفوائد التسهيلات المالية ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية .
- امكانية احالة النزاعات الخاصة بالاستثمار الى محاكم التحكيم الدولى .
- امكانية الاستعانة بالخبراء الأجانب فيما يتعلق بالشؤون ذات الصلة بالاستثمار .
- القيام بالصادرات دون ايداع اى التزام لعودة العملة الصعبة الى البلاد .
- الاحتفاظ بالعملة الصعبة التى تنتج من الصادرات الى خارج البلاد .
- امكانية الارتباط المباشر وسحب العملة الصعبة الناتجة عن الصادرات من الحسابات المودعة لدى مصارف خارج البلاد .
- عدم خضوع المستثمر لضوابط التسعيرات والتوزيع وعدم البناء والالتزامات الخاصة بالبناء فى الداخل .

٢٥ - ماهى الامور التى تطرح فى تصاريح الاستثمار ؟
ينص تصريح او اذن الاستثمار على مجال الاستثمار ، والشركاء الايرانيين والأجانب ، ونوعية وكيفية الاستثمار ، والنسبة المئوية للمساهمة ، ونسبة الاستثمار الأجنبى وكيفية نقل الفوائد والايرادات الناتجة وسائر الشروط ذات الصلة بموضوع الاستثمار .

٢٦— من هم الاشخاص الذين يستطيعون القيام بالاستثمار فى الجمهورية الاسلامية الايرانية ؟

يستطيع جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب والشركات والمؤسسات والجهات والمنظمات الدولية وكذلك الافراد الطبيعيين والاعتباريين الايرانيين العمل على الاستثمار وفق ضوابط قانون الاستثمار الأجنبى .

٢٧— كيف يمكن ان تخضع عملية استثمار الايرانيين لقانون الاستثمار الأجنبى؟
يمكن ان تخضع عملية استثمار الايرانيين لقانون الاستثمار فى حالة انتماء رؤوس اموالهم المستوردة لمصدر أجنبى وازافة الى ذلك ينبغى على المستثمر ان يقدم وثائق و مستندات تؤكد نشاطاته الاقتصادية والتجارية خارج البلاد .

٢٨— هل لتصريح الاستثمار فترة صلاحية محددة ؟

نعم ، اذا لم يعمل المستثمر الأجنبي بعد استصدار التصريح له فى فترة معينة تُحدّد حسب رؤية مجلس الاستثمار الأجنبي بمقتضى مشروع الاستثمار باذخال جزء مناسب من راس ماله الى البلاد يُعتبر استثماره حينئذ فاقداً للصلاحية .

٢٩— كيف يمكن تجديد صلاحية سريان تصريح الاستثمار ؟

يحق للمستثمر الأجنبي تجديد صلاحية سريان تصريح الاستثمار قبل نهاية مدة سريانه من خلال تقديم ادلة وشواهد مقنعة حيث يقوم مجلس الاستثمار بدراسة طلب التجديد وفى حالة الموافقة يُحدّد فيما بعد مهلة اخرى لادخال راس المال .

٣٠— هل يحق للشركات الحكومية الأجنبية ايضاً القيام بعملية الاستثمار فى ايران على ضوء قانون الاستثمار ؟

للشركات الحكومية الأجنبية القيام بالاستثمار فى ايران فى اطار قانون الاستثمار الأجنبي والتمتع بمميّزات القانون المذكور ايضاً ولكن يكون التعامل القانونى مع هذه الاستثمارات على غرار ما يتم مع القطاع الخاص .

٣١— ماهى المجالات التى يسمح لها بالاستثمار الأجنبي وفق قانون الاستثمار الأجنبي فى ايران ؟

تتنوع مجالات الاستثمار الأجنبي المسموحة فى ايران للغاية و تضم سلسلة النشاطات الصناعية و المنجمية و الزراعية و الخدمية التى تهتم بالتعمير والبناء والاعمار والنشاطات الانتاجية .

٣٢— هل يمكن اعتبار انجاز النشاطات التجارية المحضة استثماراً اجنبياً ؟

لايعتبر القيام بالانشطة التجارية المحضة استثماراً اجنبياً بينما يسمح القيام بالنشاطات التجارية المكّملة للنشاطات الانتاجية فى اطار المشاريع المصادق عليها .

٣٣— هل يمكن تغطية الاستثمار الأجنبي فى قسم الخدمات ؟

للمستثمر الأجنبي التمتع بامور خدمية ومنها قطاع السياحة وتغطيتها من قبل قانون الاستثمار الأجنبي وان يحظى بمميزات القانون المذكور .

٣٤— هل تتمتع الاستثمارات الأجنبية تلقائياً بدعم ومساندة القانون المذكور ؟
ان دعم الاستثمار الأجنبي من قبل الحكومة يستوجب الحصول على تصريح
الاستثمار وفق القانون المنوه عنه اعلاه .

٣٥— ان الاستثمار الأجنبي الذى يجرى مُسبقاً ولايتمتع بتغطية الدعم القانونى ، كيف
يمكن وفى اى الاحوال يجوز له ان يُحظى بغطاء الدعم القانونى ؟
ان الاستثمارات التى تمت مسبقاً ولم يغطيها القانون يمكن ان تخضع لمظلة
القانون فى اى وقت بعد اجتياز مراحل القبول والاستقطاب للحصول على تصريح
الاستثمار شريطة ايجاد قيمة مضافة جديدة .

٣٦— هل يمكن القيام بالاستثمار الأجنبي فى الوحدات القائمة ؟ وكيف ؟
ليس هنالك اى فرق بين الاستثمار الجديد والاستثمار فى وحدة اقتصادية قائمة
من حيث ضوابط وقانون الاستثمار الأجنبي اذ يستطيع جميع المستثمرون الاجانب تنفيذ
عملية الاستثمار فى مشروع جديد او مؤسسة اقتصادية قائمة بحيث يتوقف قبول
الاستثمار فى الوحدات القائمة على ايجاد قيمة مضافة جديدة بفعل زيادة الاستثمار ورفع
مستوى الادارة وتطوير الصادرات وتحسين مستوى التقنية فى نفس تلك الوحدة
الصناعية .

٣٧— كيف يمكن استقطاب الاستثمار الأجنبي فى المؤسسات الاقتصادية القائمة ؟
من حيث ضوابط القبول والاستقطاب يمكن تغطية مثل هذه الاستثمارات فى كل
وقت بعد تخطى مراحل القبول لاستصدار تصريح الاستثمار على ان يتم توفير قيمة
مضافة جديدة .

٣٨— اذا ما ابدى مستثمر أجنبي رغبته لاستثمار فى شركة استثمارية قائمة وتصرّف
بجزء من اسهم الشركة فما هى الآليات لزيادة الاستثمار فى هذه الحالة؟
يحق للمستثمر الاجنبى العمل بالمشاركة فى زيادة راس مال الشركة ماعدى
شراء الاسهم ومن خلال اكتتاب الاسهم الجديدة او الاستعانة بحق افضلية سائر
المساهمين الموجودين .

٣٩- ماهى الآليات التى تستقطب الاستثمارات والرساميل الأجنبية فى الشركات القائمة ؟
هنالك آليتين :

الف - شراء جزء من الاسهم الموجودة باسعار متفق عليها .
ب - المشاركة فى زيادة راس المال من خلال الاكتتاب لاسهم جديدة بالاستعانة بحق افضلية المساهمين القائمين .

٤٠- فى اى الاطر القانونية يمكن تنفيذ عقود الانشاء والانتفاع والتسليم (BOT)؟
يمكن انجاز الهياكل المذكورة لعقود (BOT) وامثالها من مثل (BOOT و BOO وغيرها) من خلال تسجيل فرع المستثمر الأجنبى فى ايران او انشاء شركة ايرانية اى ((شركة المشروع)) .

٤١- ماهو المقصود بحقوق الملكية ؟
يُقصد بحقوق الملكية الحقوق التى تترتب على ملكية الفرد لامواله او الحقوق المكتسبة الناتجة عن العقد التى يقرّها قانون الاستثمار الأجنبى وتنسحب حسب الحالات على حقوق الملكية و الانتفاع و ما الى ذلك .

٤٢- ماهو القصد من تسليم حقوق الملكية فى مشاريع (BOT)؟
الغرض من تسليم حقوق الملكية باجمال هى الحقوق المكتسبة الناتجة عن العقد ذات الصلة التى يمكن بموجبها تسليمها الى الجانب الايرانى .

٤٣- هل يجوز امتلاك حساب مصرفى خارج ايران للاستثمار الأجنبى التصديرى؟
يحق فتح حساب مصرفى خارج ايران للحفاظ على الايرادات التصديرية للاستثمارات الأجنبية اذ يكون الهدف من هذه التسهيلات سهولة حصول المستثمر الأجنبى على العملة الصعبة الناتجة عن الصادرات بشكل مباشر من اجل استلام فوائد الاسهم وسائر الدفعات التى يجب ان تُسدد اليه .

٤٤- هل هناك ضرورة لاسترجاع العملة الصعبة الناتجة عن الصادرات بالنسبة للشركات المشتركة والوحدات التى تستقطب الرساميل او رؤوس الاموال ؟
كلا ، بشكل عام لايمنح اى التزام او ضمان لعودة العملة الصعبة الناتجة عن الصادرات حيث تكون هذه العملة تحت تصرف المصدر لكى يتصرف بها كيف يشاء .

٤٥- هل يستطيع المستثمر الأجنبي تأمين راس ماله؟ وماهى نوعية هذا التأمين؟
يستطيع المستثمر الأجنبي تأمين راس ماله تجاه المخاطر غير التجارية (السياسية) لدى مؤسسة تأمين الاستثمار فى بلده واذا ماتم دفع مبالغ الى المستثمر بفعل عقد التأمين يجوز للمؤسسة المؤمّنة لها نيابة عن المستثمر مطالبة دفع التعويض الناتج عن الحقوق العائدة له اساساً.

٤٦- الى اى الجهات يمكن احالة النزاعات والخلافات بين المستثمرين المحليين والأجانب اوبين المستثمرين الأجانب والحكومة؟

ان كيفية تسوية واحالة النزاعات والخلافات الى المحاكم المحلية او الاجنبية او الى جهات التحكيم الدولى بين المستثمرين الايرانيين والأجانب تخضع لاتفاق بين المستثمرين وتُعتبر اتفاقاً محلياً ولكن فى الحالات التى يكون فيه المستثمر الاجنبى او شركة ايرانية او قطاع حكومى ايرانى طرفاً فى الدعوى فان احالة الخلاف الى محكمة اوتحكيم يتوقف على رعاية الاجراءات الشرعية ذات الصلة على يد الجهة الحكومية الايرانية ولذلك فان مبدا احالة الخلاف الى المحاكم والتحكيم (الدولى) القائم على اتفاق مسبق بين الحكومة الايرانية وحكومة المستثمر الأجنبي فى العقود الثنائية يُعتبر امراً مقبولاً .

٤٧- كيف تكون كيفية ملكية الارض فى مشاريع الاستثمار الأجنبي؟

فى الحالات التى تؤدى فيها عملية الاستثمار الأجنبي الى انشاء شركة ايرانية يسمح حينئذ بملكية الارض باسم الشركة التى تحمل الهوية الايرانية والقصد من الشركة الايرانية هى الشركة التى تُنشأ وتُسجّل وفق القانون التجارى الايرانى بغض النظر عن هوية ونسبة مشاركة الشركاء اومساهميها . كما لايجوز تملك الارض باسم اجانب سواء كانوا افراد طبيعيين او شركة او فرع يحمل مواصفات أجنبية وفق قانون الاستثمار الأجنبي .

٤٨- كيف يمكن تسوية الخلافات الاستثمارية؟

ان خلافات الاستثمار قابلة للحسم فى ثلاث مجموعات منفصلة حيث توجد هنالك آلية خاصة لتسوية كل منها :

الف – فض الخلاف والنزاع بين المستثمرين المحليين والأجانب :

تتوقف طريقة حسم الخلاف بين المستثمرين المحليين والأجانب على اتفاق طرفى عملية الاستثمار وقد تتم فى بادئ الامر من خلال التباحث والاتفاق الودى واذا لم يحصل اى تفاهم فان الموضوع يحال الى المحاكم المحلية والمحاكم الأجنبية او جهات

التحكيم الدولي او التحكيم بموجب الحالات وليس هنالك اى مانع قانونى لاختيار اى من الاساليب المذكورة.

ب - حسم الخلاف بين المستثمر الأجنبي والحكومة :

وفق المادة ١٩ لقانون الاستثمار الأجنبي اذا لم يُحسم الخلاف بين المستثمر والحكومة عبر التباحث ، فان المستثمر امامه طريقين وهما :
- ان يقوم بالنظر فى الخلاف عبر المحاكم المحلية ومتابعته . او ،
- ان يقوم باحالة الخلاف الى جهات التحكيم وفى اطار اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار المتبادل مع دولة المستثمر الاجنبى وحسب ماجاء فى نصها.

ج - حسم الخلاف بين الحكومة الايرانية وحكومة المستثمر الأجنبي :

ان مثل هذه الخلافات لاترتبط عادة بالخلافات بين المستثمرين وتتطرق عادة الى الالتزامات العائدة للحكومات وتنفيذ وتفسير العقود الخاصة بها كما تنص الاتفاقيات الاستثمارية الثنائية او المتعددة الاطراف على حسم مثل هذه الخلافات ايضاً .

٤٩— هل يمكن عادة للأجانب استملاك ارض فى ايران ؟

نعم ، يجوز فى اطار القانون والنظام الداخلى لاستملاك الرعايا الاجانب وبواسطة الاشخاص الطبيعيين الاجانب تملك ارض فى حدود التصرفات الشخصية وان اثبات الملكية يرتبط بحصول التصريح الخاص عبر وزارة الشؤون الخارجية .

٥٠— هل يسمح للأجانب بملكية ارض من اجل العمل فى الشؤون الصناعية والزراعية ؟

كلا ، لايجوز ملكية ارض لغرض الاستخدامات الصناعية والزراعية التى تفوق المستلزمات والمتطلبات الشخصية للفرد .

٥١— فاداً كيف تتم عملية استملاك الارض فى مشروع الاستثمار الأجنبي ؟

كما قيل فى الرد على السؤال السابق لايجوز تملك الارض باسم الشخص الأجنبي بينما اذا مانتهج مشروع الاستثمار الأجنبي عن انشاء ((شركة ايرانية)) حينئذ يجوز ملكية الارض باسم تلك الشركة التى تحمل هوية ايرانية.

٥٢- ماهو القصد من الشركة الايرانية ؟

الشركة الايرانية هى الشركة التى تُنشأ وتُسجّل وفق القانون التجارى الايرانى بغض النظر عن جنسية الشركاء او مساهميتها.

الباب الثالث نظام الاستقطاب

٥٣- ماهى الجهة التى تتولى استقطاب ودعم الاستثمار الأجنبى فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ؟

ان هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية باعتبارها الجهة المركزية الحكومية الوحيدة التى تتولى وفق القانون موضوع قبول واستقطاب ودعم الرساميل ورؤوس الاموال الأجنبية حسب قانون الاستثمار الأجنبى . كما يتم استصدار الاستثمار الأجنبى من قبل هيئة الاستثمار فى اطار قانون الاستثمار .

٥٤- هل يُعتبر اصدار تصريح الاستثمار لكافة الرساميل الأجنبية ضرورياً ؟

نعم ، ينبغي الحصول على تصريح للاستثمارات الأجنبية وفق قانون الاستثمارات الأجنبية و ان التصريح الخاص بمثل هذه الاستثمارات يتم اصداره بتوقيع وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .

٥٥- هل يقصد بالامر ضرورة استصدار تصريح خاص لكل عملية استثمار حسب قانون الاستثمار الاجنبى ؟

نعم كل استثمار أجنبى فى مشروع مستقل يستدعى تصريحاً خاصاً بموجب هذا القانون .

٥٦- ماهى مراحل استصدار تصريح الاستثمار الأجنبى ؟ وماهى الوثائق اللازمة لاستصدار هذا التصريح ؟

ان مراحل اصدار تصريح الاستثمار قصيرة وميسرة للغاية فطلب المستثمر الأجنبى يُقدّم رسمياً الى هيئة الاستثمار ويصل الطلب مشفوعاً بتقرير الى مجلس الاستثمار الأجنبى خلال ١٥ يوماً ادارياً وبعدها يُصدر تصريح الاستثمار . كما ان الوثائق اللازمة للطلب تضم استمارة طلب الاستثمار وسائر الوثائق المنصوصة المطلوبة فى هذه الاستمارة .

٥٧- ماهى الخدمات التى تقدمها هيئة الاستثمار الى المستثمرين الاجانب ؟

يحق للمستثمر الأجنبى التشاور مع الهيئة فيما يتعلق بجميع الصعوبات والعوائق التى يواجهها وبهذا الصدد يكون المستثمر على اتصال مباشراً عبر مركز خدمات الاستثمار الكائن فى الهيئة المذكورة حيث يؤدى الامر الى اختصار الوقت

وترشيد النفقات .

٥٨- مالمقصود من مركز خدمات الاستثمار ؟

نشأ مركز خدمات الاستثمار باعتباره مقراً لمراجعة المستثمرين الأجانب في موقع هيئة الاستثمار وفي هذا المركز يتواجد مندوبو الأجهزة التنفيذية ذات الصلة بامور الاستثمار لكي يردّوا على كافة التساؤلات ويتابعوا الشؤون التنفيذية التي تتعلق بالاستثمارات الأجنبية في نطاق مسؤولياتهم كما ان مراجعة المركز يؤدي الى اختصار وقت وجهد المستثمرين ومتابعة امورهم وتنفيذها في اقرب فرصة ممكنة .

٥٩- هل تقدم الهيئة اضافة الى خدمات الاستشارة خدمات اخرى للمستثمرين الأجانب ؟

تقدّم الهيئة فضلاً عن خدمات الاستشارة الى المستثمرين الخدمات والتسهيلات التالية ادناه لهم :

١- تقديم المعلومات فيما يتعلق بكافة القوانين والضوابط ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي .

٢-التعريف بفرص الاستثمار الأجنبي في البلاد للمستثمرين الاجانب المجهولين.

٣- التنسيق مع مختلف الهيئات بشأن مقترحات الاستثمار والقيام بالاستعلامات اللازمة.

٤- اختيار شركاء وجهات مناسبة محلية او أجنبية .

٥- القيام بالشؤون المتعارفة والعمل على حسم خلافات المستثمرين .

٦- التخطيط والاعداد اللازم لترتيب اللقاءات وعقد الاجتماعات مع مختلف

المنظمات .

الباب الرابع الاستثمار الاجنبي

٦٠- ماهى انواع واشكال الرساميل الاجنبية ؟

ان اشكال وانواع الرساميل الأجنبية متنوعة جداً حسب قانون الاستثمار الأجنبي واطافة الى راس المال النقدى يشتمل على كافة انواع الاموال العينية بما فيها المكائن والمعدات والقطع والمكونات ومواد الخام والمعرفة الفنية والخدمات التقنية ايضاً (و) للحصول على مزيد من المعلومات يرجى مراجعة المادة ٢ من النظام الداخلى التنفيذى لقانون دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبى) .

٦١- هل يمكن قبول كافة انواع القطع الأجنبى لادخال الرساميل النقدية ؟

ان القطع او العملات الصعبة تُسجّل وتُقبل كراس مال او رساميل اذا ما اعتمدها المصرف المركزى للجمهورية الاسلامية الايرانية كعملة مقبولة .

٦٢- كيف يمكن ادخال راس المال النقدى الى البلاد ؟

ينبغى ادخال راس المال او الرساميل النقدية الأجنبية عبر النظام المصرفى او الطرق الرسمية المعتمدة من قبل المصرف المركزى الى البلاد ومن البديهي يجب ان تكون العملات الأجنبية التى يتم ادخالها الى البلاد ضمن العملات الصعبة التى يعتمدها المصرف المركزى للجمهورية الاسلامية الايرانية .

٦٣- هل ينبغى تحويل العملة النقدية الصعبة الواصلة للبلاد الى الريال الايرانى ؟

يتم شراء جزء من العملة النقدية الواصلة حسب راي المستثمر وتحويله الى الريال عبر النظام المصرفى بواسطة المصرف المستلم وفق التسعيرة اليومية وتُدفع ما يعادل العملة الصعبة الواصلة بالريال بحساب الشركة المشتركة او المؤسسة الاقتصادية التى تستقطب راس المال .

٦٤- هل يجوز للمستثمر الأجنبى عدم تحويل العملة النقدية الواصلة الى الريال وان

يستعين بمشروع الاستثمار لغرض دفع قيمة بعض الطلبات الأجنبية ذات الصلة ؟
وكما يمكن تحويل العملة النقدية الى الريال ، فامكانية ايداع العملة الصعبة فى حساب العملات الصعبة للشركة المشتركة او المؤسسة الاقتصادية المستقطبة لراس المال متاحة ويمكن الاستعانة بالمشروع المذكور تماماً من خلال مراقبة هيئة الاستثمار لدفع قيمة الطلبات الأجنبية اوسائر النفقات الضرورية اللازمة . كما ان الاحتفاظ براس المال على شكل عملة صعبة دون اى تحويل يجنب المستثمر التقلبات

المتواصلة فى اسعار العملة الصعبة ويوفر له امكانية استخدامها فى الموعد المناسب متى ماشاء .

٦٥ — باى الاسعار يتم صرف العملات الواصلة ؟

ان السعر الذى يُعتمد للعملات النقدية الخاصة بالمستثمرين الأجانب هو القيمة النقدية المتعارفة لدى المنظومة النقدية الرسمية فى البلاد او التسعيرة الحرة لليوم كما يراها المصرف المركزى .

٦٦ - هل يستوجب تقييم راس المال الأجنبى ؟

نعم ، ان تقييم ثمن راس المال الأجنبى سواء بشكل رساميل نقدية او غير نقدية يعدّ ضرورياً وفيما يتعلق براس المال النقدى او غير النقدى (العينى) فيتم التقييم على اساس تسعيرة صرف البنك فى يوم ادخال راس المال.

٦٧ — ماهى الاجراءات الضرورية التى يجب اجتيازها لادخال المكانن والمعدات والمكونات ومواد الخام اى (رؤوس الاموال غير النقدية) ؟

ان ادخال رؤوس الاموال العينية التى تتعلق بالاستثمارات الأجنبية لاتخضع للاجراءات القانونية الخاصة بالسلع التجارية لان المواد العينية (غير النقدية) اياً كانت يمكن ادخالها مباشرة الى البلاد بعد اعداد قائمة معتمدة ومسجلة احصائياً (حسب الطلب) فى وزارة التجارة باقتراح من هيئة الاستثمار .

٦٨ — هل يعنى ذلك بان ادخال الرساميل العينية يستدعى الحصول على شهادة عدم التصنيع وتخصيص العملة الصعبة وفتح الاعتماد الوثائقى؟

نعم ، هكذا ، اذ لاجابة للحصول على شهادة عدم التصنيع وتخصيص العملة الصعبة وفتح الاعتماد الوثائقى وما الى ذلك من امور.

٦٩ — ماهى الضوابط التى يجب الالتزام بها فيما يتعلق بادخال المعرفة الفنية ؟

ان المعرفة الفنية والخدمات التخصصية باعتبارها اصناف اخرى من الاستثمار الأجنبى المعروفة ينبغى تقييمها وتسجيلها كراس مال أجنبى فيما بعد، بالطبع قبل مرحلة ادخال هذه المعرفة والخدمات يجب تلقى وجهة نظر الوزارة المختصة بذلك .

٧٠- هل يجوز دفع حق الشهادة او حق الامتياز ؟

نعم ، اذا لم يتم الاتفاق على احتساب المعرفة الفنية كراس مال أجنبي فان المبالغ التي تتعلق بها او بدل الامتياز المصادق عليها يمكن دفعها الى مقدم التقنية او التكنولوجيا .

٧١- ماهى القاعدة المتفق عليها لدفع حق الشهادة او حق (بدل) الامتياز الى الجهات الاجنبية ؟

فى اى اسلوب للدفع لا بد من احتساب قيمة مواد الخام المستوردة من الخارج فى حق الامتياز وحق الشهادة بنظر الاعتبار حيث يكون صافى المبلغ جاهزاً للدفع الى مقدم حق الشهادة بعد استقطاع قيمة المواد المستوردة . بتعبير آخر وبناءً على السياسة المتعارفة فان دفع حق الامتياز وحق الشهادة تُحاسب على اساس القيمة المضافة المحلية .

٧٢- هل هناك امكانية لتسجيل حق الاكتشاف والعلامات التجارية فى ايران ؟

ان حقوق الملكية الصناعية والمعنوية بما فيها حق الاختراع والعلامات والمسميات التجارية ونحوها قابلة للتسجيل والدعم القانونى فى ايران وفق قانون تسجيل العلامات والاختراعات .

٧٣- هل هناك ضرورة لتقديم قائمة بالرساميل العينية قبل العمل على ادخالها ؟

نعم ، ينبغى على المستثمر الأجنبي تسليم الرساميل العينية (غير النقدية) التي يرغب بادخالها الى ايران بصورة مفصلة تتناول المواصفات الفنية ، اسم المنتج ، والقيمة اضافة الى الكاتولوجات الخاصة بها الى هيئة الاستثمار وبعد اعتماد قائمة هذه الرساميل يمكن ادخال راس المال العينى حسب راي المستثمر فى شحنة او فى اطار عدة شحنات دون خضوعها لاية اجراءات خاصة الى البلاد .

٧٤- هل يستوجب ادخال المعرفة الفنية القيام بدراسة مسبقة ؟

اية مبالغ تتعلق باسعار خدمات فنية سواء على شكل راس مال تدخل الى البلاد او تقرر ان تُسدد لقاءها بعض الدفعات ينبغى ان تُسلم نص العقود ذات الصلة بها (اذا ماتوفرت) برفقة طلب الاستثمار الاجنبى الى هيئة الاستثمار وسوف تقدم هيئة الاستثمار بالتنسيق مع الوزارة المختصة التشاور اللازم بشأن ضرورة الحصول على المعرفة الفنية وقيمتها .

الباب الخامس تحويلات العملة الصعبة

٧٥- ما المقصود من تحويلات العملة الصعبة؟

يقصد بتحويلات العملة الصعبة تحويل كافة المبالغ بما فيها المبالغ الناتجة عن اداء الاستثمار الأجنبي او سائر المبالغ التي تُحوّل على شكل عملة صعبة . فهذه الحوالات تصنّف بالتحديد على شكلين وهما :

الف - تحويلات رأس المال : وتتضمن فوائد الاسهم او فوائد رأس المال وتحويل اصول رأس المال ؛ وايرادات رأس المال ، وتحويل المبالغ الخاصة بالتعويضات الناتجة عن انتزاع الملكية وعن مصادرة الرساميل الأجنبية .

ب - سائر حوالات العملة الصعبة : وتضم كافة حوالات القطع الأجنبي الناتجة عن عقود حق الاختراع ، والمعرفة الفنية ، والمساعدات الفنية والهندسية وكذلك المسميات والعلامات التجارية والعقود المشابهة .

٧٦ - بالنظر الى حجم المبالغ القابلة للتحويل هل تفرض قيود بهذا الصدد؟

كلا ، ليس هنالك اية قيود من حيث المبالغ القابلة للتحويل وحجم التحويل في كل عام قانونياً .

٧٧- كيف يتم توفير العملة الصعبة لغرض انجاز التحويلات بهذه العملات؟

ان توفير العملة الصعبة للتحويلات الخاصة بالاستثمارات يتم تغطيتها من خلال شراء العملة الصعبة من النظام المصرفي وايضاً حسب كل حالة عبر العملات الصعبة الناتجة عن الصادرات او من خلال تقديم الخدمات الاستثمارية . فعلى العموم تُسجّل طريقة توفير العملة الصعبة للتحويلات في تصريح عملية الاستثمار .

٧٨- ماهى الاجراءات التى تستدعيها تحويلات العملة الصعبة الخاصة بالمستثمر الأجنبي؟

ان كل حالة من حالات تحويل العملة الصعبة بما فيها تحويلات رأس المال وماعداها تتم من خلال طلب رسمى يتقدم به المستثمر الأجنبي او الشركة المشتركة والمؤسسة الاقتصادية التى تستقطب رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي حيث يمكن سداد كافة التحويلات بعد استقطاع الحسميات القانونية فى حساب المستثمر الاجنبى .

٧٩- اذا لم يُسمح بتصدير ونقل مواد المشروع الخاص بالاستثمار بموجب الضوابط الخاصة او قرار الحكومة فكيف يتم توفير العملة الصعبة التى تتعلق بحوالات الفائدة ورأس المال؟

فى الحالات الشاذة الطارئة التى لم يسمح فيها بتصدير مواد و سلع المستثمر الأجنبي يستطيع المذكور بيع منتجاته فى السوق المحلى وشراء العملة الخاصة بها من النظام المصرفى لغرض تحويلها ونقلها ومن البديهي يحق للمستثمر فى حال رغبته تصدير سائر السلع والمنتجات المصرح بها .

الباب السادس الامور الضريبية والجمركية

٨٠- ما هي نسبة ضريبة الدخل بالنسبة للأشخاص الاعتباريين في ايران ؟
تبلغ نسبة ضريبة الدخل بالنسبة للأفراد الاعتباريين في ايران مامقداره ٢٥ بالمائة من اجمالي دخلهم الذي يخضع للضرائب حسب (المادة ١٠٥ لقانون الضرائب المباشرة) *

٨١- هل تطبق تسعيرة الضرائب على جميع انواع الشركات بما فيها الشركات الايرانية والشركات الأجنبية بصورة موحدة ؟
ان نسبة الضرائب تُطبّق بصورة متساوية وموحّدة على جميع انواع الشركات بما فيها الايرانية والشركات الأجنبية (سواء فروعها اووكالاتها) بنسبة ٢٥% .

٨٢- هل ان فروع ووكالات الشركات الأجنبية التي تتطرق فقط لعمليات التسويق والاعلام لمصلحة شركات الام في الخارج تخضع لسداد ضريبة الدخل ؟
كلا ، ان فروع ووكالات الشركات والمصارف الأجنبية التي تعمل دون التمتع بحق انجاز صفقات التسويق وتجميع المعلومات الاقتصادية في ايران لمصلحة شركة (الام) وتقبض بعض المبالغ من هذه الشركة لتعويض نفقاتها سوف لاتخضع لضريبة الدخل (الملاحظة ٢ من المادة ١٠٧ لقانون الضرائب المباشرة) .

٨٣- كيف يمكن احتساب ضريبة الدخل بالنسبة لمؤسسات الملاحة البحرية والطيران الأجنبي في ايران ؟
ان ضريبة مؤسسات الملاحة البحرية والطيران الاجنبي لقاء اجرة نقل الركاب والسلع ونحو ذلك من ايران بشكل نهائي عبارة عن ٥ بالمائة من جميع مبالغ الايرادات التي يستلموها سواء الايرادات التي تحصل في ايران او في وجهة السفر او في طريق السفر . (المادة ١١٣ من قانون الضرائب المباشرة) .

* قانون الضرائب المباشرة (ق ، م ، م)

٨٤- هل تخضع الإيرادات الناتجة عن اتفاقيات نقل التقنية ومنها المعرفة الفنية والخدمات التقنية والهندسية وكذلك الدفوعات الخاصة بحق الشهادات وحق الامتياز في ايران للضرائب ؟

نعم، ان المداخيل الناتجة عن تسليم المميزات والحقوق ذات الصلة بمثل هذه الاتفاقيات التي تعدّ من إيرادات الرعايا الاجانب بنسبة ٢٠% الى ٤٠% من اجمالي المبالغ التي يقبضها الاجانب خلال سنة ضريبية واحدة تخضع بنسبة ٢٥% للضرائب (الملاحظة ٢ من المادة ١٠٥ والفقرة ب من المادة ١٠٧ لقانون الضرائب المباشرة).

٨٥ - كيف يمكن الحصول على الضرائب من خلال عقود المقاوله ؟

ستخضع إيرادات عمليات المقاوله للأشخاص الأجانب في ايران بالنسبة لأمور تتعلق باى عمل انشائي ومنشآت فنية وانشائية تضم اداء وتركيب المجالات المذكورة او نقل واعداد تصميم المباني والمنشآت وترسيم الخرائط والمساحة والمراقبة والدراسة الفنية وتقديم تعليمات مساعدات فنية ونقل المعرفة الفنية وسائر الخدمات الخاصة التي تهم كل الموضوعات بنسبة ١٢% من اجمالي المقبوضات السنوية (الفقرة الف من المادة ١٠٧ لقانون الضرائب المباشرة) . وفيما يتعلق بعمليات المقاوله التي تضم اصحاب العمل والوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية او البلديات فنعفى بالطبع جزء من قيمة العقد التي تُصرف من خلال المشتريات المحلية او الخارجية لشراء الوسائل والمعدات من ضريبة الدخل (الملاحظة ٢ من المادة ١٠٧ لقانون الضرائب المباشرة) على ان تكون مبالغ تلك الوسائل والمعدات في العقد او التعديلات والملحقات التي تليها مدرجة بصورة منفصلة عن سائر مواد العقد . بالتاكيد حسب الملاحظة ٥ من المادة ١٠٧ فان الدخل الذي يخضع لضرائب الانشطة المنصوصة في الفقرة الف من المادة ١٠٧ التي تُبرم عقود مقاولاتها منذ بداية عام ٢٠٠٣ فصاعداً فسيتم تحديدها وفق ضوابط المادة ١٠٦ من خلال المكاتب القانونية .

٨٦— كيف يتم احتساب الدخل الذي يخضع للضرائب والتسعيرة التي تمارس في المشاريع التي تتم وفق انشاء و استثمار و تسليم (BOT) ؟

يتم احتساب دخل المستثمرين الأجانب الذين يبادرون بالاستثمار في ايران عبر ابرام عقود انشاء واستثمار وتسليم المشاريع من خلال النظر في دفاترهم القانونية حيث تفرض بعد استقطاع النفقات المعتمدة بنسبة ٢٥% من الاسعار الثابتة (المادة ١٠٦ و ١٠٥ لقانون الضرائب المباشرة).

٨٧— كيف يتم احتساب ضرائب اتعاب الخبراء الأجانب ؟

ان نسبة ضرائب الدخل بالنسبة لمرتبات واجور الموظفين الذين يتقاضون المرتبات سواء الايرانيين والأجانب متساوية وبعد استقطاع الاعفاء السنوى المنصوص فى المادة ٨٤ حيث يخضع الدخل السنوى للمرتب الذى يقل عن ٤٢٠٠٠٠٠٠٠ ريال لضريبة تبلغ ١٠% ولكن المبلغ الذى يتجاوزها يخضع لضريبة تتراوح من ٢٠ حتى ٢٥ % بالمائة حسب تسعيرة المادة ١٣١ .

٨٨ - ماهى نسبة ضرائب نقل اسهم الشركات المعتمدة فى بورصة الاوراق المالية ؟
تُسَدّد من كل عملية نقل للاسهم وحق افضلية اسهم الشركات فى البورصة ضرائب ورسوم نهائية بنسبة نصف بالمائة (٥% بالمائة) من قيمة بيع الاسهم وحق افضلية الاسهم الشركة (الملاحظة ١ من المادة ١٤٣ لقانون الضرائب المباشرة).

٨٩— ماهى نسبة ضرائب نقل وتحويل اسهم سائر الشركات ؟

تُسَدّد من كل عملية نقل للاسهم وحصّة الشركة وحق افضلية الاسهم وحصّة الشركاء فى الشركة ضرائب قطبية بنسبة اربعة بالمائة (٤%) من قيمتها الاسمية (الملاحظة ٢ من المادة ١٤٣ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٠ - ماهى رسوم وحقوق ادخال السلع ؟

تُطَلَق رسوم ادخال السلع على اجمالى الحقوق المترتبة على استيراد السلع بما فيها الرسوم الجمركية والفوائد التجارية وتُحدّد الرسوم الجمركية بنسبة اربعة بالمائة (٤%) من القيمة الجمركية للسلع والبضائع و تحدد الفائدة التجارية من قبل مجلس الوزراء وتنص عليها ضوابط الصادرات والواردات سنوياً .

الباب السابع التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية

الف - التسهيلات والاعفاءات الضريبية :

٩١ -- ما لمقصود بالاعفاءات الضريبية وما هي الحالات التي تخضع لها ؟
الغرض من الاعفاءات الضريبية هو الاعفاء عن تسديد ضريبة الدخل الناتج عن النشاطات الصناعية والمنجمية والانتاجية . وفي ايران ينبغي على الشركات سداد ضرائب فوائد الاسهم التي تعتبر ضرائب للاشخاص الطبيعيين الى الدائرة الضريبية المختصة بعد استقطاع حسمياتها في مصدر الانتاج (المادة ١٢٣ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٢ - ماهي الاعفاءات الضريبية وماهي الحالات التي تشمل هذه الاعفاءات ؟ الف - الاعفاءات الضريبية لقطاع الصناعة والمناجم والانتاج :

(١) يُعفى الدخل الخاضع لضريبة الادوات المستخدمة في الانشطة الانتاجية والتعدينية على مستوى القطاعات التشاركية والخاصة منذ تاريخ بدا الانتفاع والاستخراج بنسبة ٨٠٪ ولفترة اربع سنوات من سداد الرسوم الضريبية .
(٢) سوف يتم اعفاء فائدة الادوات والوسائل التابعة للمجموعات التشاركية والخاصة التي تستخدم بهدف اعمار وترميم وتطوير وتحديث واستكمال الوحدات الصناعية والمنجمية القائمة او انشاء وحدات صناعية وتعدينية جديدة في نفس السنة بنسبة ٥٠٪ من الضرائب الخاصة بها (المادة ١٣٨ لقانون الضرائب المباشرة) .

ب - الاعفاء الضريبي للقطاع الزراعي :

تُعفى المداخيل والايرادات الناتجة عن كافة النشاطات الزراعية ورعاية المواشى والمراتع وتربية الدواجن واستزراع الاسماك وتربية النحل وصيد الاسماك وتربية دودة القز واحياء المرابع والغابات والبساتين والاشجار والنخيل من سداد الضرائب دون فرض اية قيود زمنية (المادة ٨١ لقانون الضرائب المباشرة) .

ج - الاعفاء الضريبي للقطاع السياحي :

ستُعفى كافة المجمعات والمنشآت ذات الصلة بالسياحة والسياسة الايرانية التي تحمل تصريح من وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي من سداد ضرائب بنسبة ٥٠٪ في كل عام (الملاحظة ٣ من المادة ١٣٢) .

٩٣ - هل هناك ظروف للتمتع بالاعفاءات ؟

نعم، تخص الاعفاءات الضريبية القطاعات الصناعية والمنجمية التي تقع مرافقها على بعد ١٢٠ كيلومتراً خارج طهران و ٥٠ كيلومتراً خارج اصفهان و ٣٠ كيلومتراً خارج اهم المحافظات والمدن التي يربونفوسها على ٣٠٠ الف نسمة . بينما تُستثنى

المدن الصناعية التي تبعد مسافتها ٣٠ كيلومتراً عن عواصم المحافظات والمدن المذكورة اعلاه عن هذه القاعدة (الملاحظة ٢ من المادة ١٣٢ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٤- هل يوجب تواجد الوحدات والمرافق على مستوى المناطق المحرومة الى مضاعفة نسبة الاعفاءات الضريبية وفترتها؟

نعم ، مئة بالمئة (١٠٠%) اذ ان مداخيل وايرادات كافة الوحدات والمرافق الكائنة فى المناطق المحرومة تتمتع للاعفاءات الضريبية لفترة عشر سنوات (المادة ١٣٢ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٥- كيف يتم تحديد المناطق المحرومة؟

فى بداية عمل كل خطة تنمية اقتصادية يتم اعداد قائمة بالمناطق المحرومة على يد هيئة الادارة والتخطيط ووزارتى الشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات والمناجم ثم يصادق عليها مجلس الوزراء (الملاحظة ٢ من المادة ١٣٢ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٦ - هل هنالك فرق بين الوحدات والمرافق المتواجدة فى المناطق الاقتصادية الخاصة مع سائر مناطق الاقليم الرئيسى من حيث الاعفاءات الضريبية؟

ليس هنالك اى فرق بين الاقليم الرئيسى والمناطق الاقتصادية الخاصة من حيث الاعفاء الضريبى وفى الحقيقة فان التعامل الضريبى يكون موحداً فى جميع ارجاء المناطق الخاصة مع المناطق الكائنة فى الاقليم الرئيسى .

٩٧- هل يتمتع ايراد الصادرات للاعفاءات الضريبية ايضاً؟

نعم ، مئة بالمئة (١٠٠%) يحظى الايراد الناتج عن صادرات المنتجات الصناعية والزراعية والصناعات التحويلية بسعر الكلفة واستكمالها وكذلك (٥٠%) من الدخل الناتج عن صادرات سائر السلع غير النفطية للاعفاءات الضريبية (المادة ١٤١ لقانون الضرائب المباشرة) .

٩٨ - كيف يتم الاعفاء الضريبى لعبور السلع؟

مئة بالمئة (١٠٠%) تُعفى المداخيل الناتجة عن تصدير مختلف السلع التى دخلت وتدخل فى ايران بالعبور (الترانزيت) من الخضوع للضرائب اذا لم يتم اى تعديل فى طبيعة عملها لدى تصديرها(الفقرة ب من المادة ١٤١ لقانون الضرائب) .

٩٩- فضلاً عن الإعفاءات التي تشمل المرافق الصناعية والزراعية والسياحية هل ان الشركات المعروضة في بورصة الاوراق المالية تحظى باعفاءات ضريبية اخرى ؟
نُعى كافة الشركات المعروضة في البورصة وهى الشركات التي يتم تحويل ونقل اسهمها عبر موظف البورصة بنسبة ١٠% من سداد الضرائب (المادة ١٤٣ لقانون الضرائب المباشرة) .

ب - التسهيلات والاعفاءات الجمركية :

١٠٠ - هل هنالك امكانية لادخال مواد الخام بطريقة العبور وتصديرها فيما بعد على شكل سلع جاهزة الصنع مع التمتع بالاعفاء الجمركي ؟
نعم ، تخضع المواد التي تدخل بطريقة العبور (الترانزيت) ولغرض الانتاج من الاعفاءات الضريبية واذا ما ثبت استلام وقبض هذه الرسوم باى دليل اوبآخر فى بادئ الامر فانها ستكون قابلة للاسترجاع بعد تصدير السلعة المنتجة .

١٠١- باى قيمة يتم تقيم المعدات والمكانن المستعملة التي دخلت الى البلاد فى الجمارك ؟

يتم تقييم كافة السلع التي تدخل الى البلاد باسعار جديدة فى مصلحة الجمارك بينما تُقوّم المعدات والمكانن المستعملة الداخلة لغرض استخدامها فى خطوط الانتاج على ضوء قانون الاستثمار الاجنبي باسعارها الحقيقية (المستعملة) .

الباب الثامن سائر التسهيلات والاعفاءات

١٠٢- ماهى التسهيلات التى تمنحها هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية للحصول على تاشيرات دخول لمستثمرين والخبراء الأجانب ؟

ان هيئة الاستثمار ومن خلال تسمية المستثمرين والمدراء والخبراء الأجانب واقاربهم من الدرجة الاولى الى وزارة الشؤون الخارجية تسهل الشؤون ذات الصلة بمنح التاشيرت سواء تاشيرة دخول واحدة او مكررة لفترة ثلاث سنوات مع حق التمتع بالدخول والاقامة لفترة ثلاث شهور فى كل مرة . فالمستثمرين الأجانب او الشركات المشتركة يستطيعون عبر ارسال استمارة مواصفات الافراد المطلوبين والاشارة بمراحل الحاجة لحضورهم فى ايران ان يتقدموا بطلب الحصول على التاشيرة عبر هذه الهيئة فقط بل يتمكن الجميع وفق الضوابط المتعارفة مراجعة ممثلات او سفارات الجمهورية الاسلامية الايرانية خارج البلد مباشرة وتقديم طلب التاشيرة.

١٠٣- هل هناك تسهيلات واقامة واستصدار تصريح للعمل ايضاً ؟
بمقتضى الضرورة سوف تقدم هيئة الاستثمار التسهيلات والدعم اللازم بهذا الصدد الى المستثمرين الاجانب .

١٠٤- هل تستوجب ادخال الرساميل العينية الأجنبية دفع رسوم وتكاليف خاصة ؟
ان الرساميل ورؤوس الاموال العينية ماعدى مكائن خط الانتاج فى المشاريع الصناعية والمنجمية تخضع لسداد رسوم و حقوق الدخول كما هو الحال بالنسبة لسائر السلع الاستيرادية .

١٠٥- هل تستدعى ادخال المكائن والمعدات العائدة لرؤوس الاموال ومواد الخام الحصول على شهادة عدم التصنيع عبر الوزارة المختصة ؟

كلا ، لاحاجة للحصول على شهادة عدم التصنيع لادخال رؤوس الاموال العينية الخاصة فى المشاريع المصادقة عليها . فالقصد من شهادة عدم التصنيع هى الشهادات التى تصدرها الوزارات لمجموعة السلع التى لا تُصنع فى ايران ولا مانع لاستيرادها ايضاً كما ان هذه الشهادة تمنح لدعم المنتجات المحلية .

الباب التاسع متفرقات

١٠٦- مع اى الدول وقعت ايران اتفاقية منع الازدواج الضريبي ولازالت سارية المفعول؟

وقعت ايران قبل انتصار الثورة مع فرنسا والمانيا اتفاقية منع الازدواج الضريبي فيما ابرمت بعد الثورة ولحد الآن ٤٠ اتفاقية من هذا القبيل مع سائر الدول حيث تمت المصادقة على ٣٤ منها فى مجلس الشوراى الاسلامى (البرلمان) فيما تمر ٨ من هذه الاتفاقيات فى مراحل التصديق النهائى .

١٠٧- ماهى الدول التى وقعت ايران معها اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار المتبادل؟
وقعت ايران مع ٥٤ دولة اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار المتبادل حيث صادق مجلس الشوراى الاسلامى على ٤٣ منها فيما تمر ١١ منها فى مراحل التصديق والاجراءات التشريعية .

١٠٨ - هل وقعت ايران اتفاقية متعددة الاطراف فى مجال الاستثمار؟
انضمت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية الى اتفاقية تشجيع وضمان ودعم الاستثمار بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى وكذلك اتفاقية متعددة الاطراف مع الدول الاعضاء لعلاقات التعاون الاقتصادى (الايكو) .

١٠٩- هل وافقت ايران للانتماء بالوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار (MIGA)؟

نعم ، اصبحت حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية عضواً فى الوكالة المذكورة لضمان الاستثمار (ميغا) حيث يتمتع المستثمرون الاجانب بامكانية تغطية ضمانات هذه الوكالة رغم ان قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التى وقعتها الجمهورية الاسلامية الايرانية فى مجال الاستثمار مع مختلف الدول تضمن حقوق المستثمر الاجنبى حيال المخاطر غير التجارية لكن الانتماء فى (ميغا) يوفر امكانية التمتع بتغطية الدعم المزدوج .

*Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)

110- ماهى القوانين والضوابط التى ينبغى ان يطلع عليها المستثمر الأجنبى قبل ان يدخل فى عمليات الاستثمار ؟

فضلا عن قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبى والنظام التنفيذى ذات الصلة الذى يضمن الحقوق الرئيسية للمستثمر الاجنبى نوصى بمطالعة القوانين التالية ادناه :

- ١- القانون التجارى لقطاع الشركات المساهمة .
- ٢- قانون ضوابط الصادرات والواردات .
- ٣- قانون الضرائب المباشرة .
- ٤- القوانين والضوابط الجمركية .
- ٥- قانون العمل لغرض الاحاطة والاطلاع على كيفية الاستعانة بالخدمات التى تقدم الى الرعايا الاجانب .
- ٦- تسجيل العلامات والاختراعات للاطلاع على حقوق انواع الملكية الصناعية والمعنوية .

التعريف بهيئة الاستثمار والسلطات المعنية المسؤولة :

وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية .

طهران - نرسيد به ميدان ارك (قرب ميدان ارك) - روبروى كاخ دادگسترى (مقابل مبنى قصر العدل) - ساختمان شهيد ابراهيمى (بناية الشهيد ابراهيمى) - طبقه هشتم (الدور الثامن) .

اسم الهيئة : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الايرانية
مدير عام هيئة الاستثمارات : الهاتف : ٣٣٩٦٧٠٤٣ - ٣٣٩٦٧٧٧٠
الفاكس : ٣٣٩٦٧٧٥٩

مدير عام الاستثمارات الأجنبية : الهاتف : ٣٣٩٦٧٧٧٥ - ٣٣٩٦٧٠٧٥
الفاكس : ٣٣٩٦٧٨٦٤

مركز الخدمات الاستثمارية الكائنة فى هيئة الاستثمار : الهاتف : ٣٣٩٦٧٧٦٦ - ٣٣٩٦٧٧٧٤٩
الفاكس : ٣٣٩٦٧٧٧٤